

# اعمالنا منيرة الفاتحة

تأليف

سميحة العلامة  
الشيخ محمد علي المنجد



انتشارات هجرت

لم - صندوق پستی ۵۹

# اعجاز سورة الفاتحة

تأليف

سماعة العلامة

الشيخ محمد علي المنجد



انتشارات هجرت  
قم - صندوق پستی ۵۴  
تلفن: ۲۲۴۵۹

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان ، والصلاة والسلام على النبي  
الآتي العربية الذي قال انا افصح من نطق بالضاد وعلى الله الذين اذهب الله عنهم الرجس و  
طهرهم من الاذناس واللعن الدائم على اعدائهم والمخوفين عنهم من الان الى يوم النشاد .  
اقام بعد فيقول العبد المفسر الى ربه الغني محمد علي المشهور بالمدرس ابن المرحوم مراد  
انا اذا اردنا ان نعرف منازل العلوم في الشرف والفضيلة لتعلم ايها الحق بالتقديم والتبجيل  
نرى الناس في ذلك على اراء مختلفة واهواء متعادية كانه نزل في شأنهم قوله تعالى « كُلُّ حِزْبٍ  
بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » بحيث نرى كلامهم بحجة نفس وفصد ان يدفع النقض عنها بقدر ما يحسن  
من انواع العلم على الا يحسن ويحاول الرضا به على العلم الذي لم يحط به والطمع على اهله .  
واما من يحكم بالعدل حتى يصد في كل شيء عن العفل وينطبق عليه قوله تعالى :  
« وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » فهو كالكبريت  
الاحمر والمنفع وجوده .

ثم انك لا ترضى علما هو ادخل في فهم اللغة العربية من العلوم الاربعة الاثني عشر التي  
ذكرناها في ديباجة المكررات وقد ثبت في محله ان الصرحت العلوم الاسلاميه والنواحي بها ،

وقد ثبت بضات المبكر للخواججة باب مدينة علم النبي أمير المؤمنين عليه صلوات المصلين  
ابنكم حفظاً للقرآن من اللحن .

ولما لم يعرف بعض الناس بعض تلك العلوم الأدبية صار له رأي شاذ فانشبذ عن  
سبيل القصد الاعتدال غافلاً عن أن فهم ظواهر القرآن بل مجتنبه متوقف على تلك العلوم فكأن  
مثله مثل الذي يمنع الناس عن فهم القرآن الذي هو لكل شيء نبیان ورسالة النبي ثم خبر بهان  
لأن المجتنبه قائم على وجه الدهر فيجب أن يعرف بقدر الطاقة البشرية في كل عصر و زمان لاسيما  
زماننا الذي بعد عن زمان نزول الوحي بحيث ضاعت لغة الضاد ولا سبيل لنا إلى أهلها الذين  
سمعوا القرآن من النبي ثم ولم يجنا جوابه فهم ما كلفوا في الدين بفهم إلى السؤال عنه لأنهم كانوا  
في غنى عن ذلك لأن الخطاب معهم فيما كلفوا به كان جارياً على طريقة خطاباتهم في محاوراتهم  
واحاديثهم اليومية العادية وكانوا يعرفون جميع خصائص الكلام العربي من مجاز وحذف وزيادة  
واضمار ونقديم وتأخير وغير ذلك مما ألف المسلمون بعدهم لغتهم تأليف كثيرة ولم يبلغوا مع  
ذلك عشر من معشار ما كانوا يفهمونه ولا جمل ذلك ذلك فدام كثير من المهرة في فنون العربية  
في مفردات القرآن فضلاً عن مركباته فحمل بعض كلام الله تعالى على معنى يناقض بعض كلامه الآخر  
كقوله تعالى : «إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ» فارتضى بذلك جواز رؤيته عز وجل مع أن ذلك يناقض  
قوله تعالى : «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ» بل يناقض حكم العقل بنفي مكان الرؤية بحسب ما بين في  
محله ومنشأ الغلط في ذلك حمل كلمة «إِلَىٰ» على ما هو المعروف من كونها حرف جر لا انتهاء الغاية  
ولم يدرك أنها تحمل أن تكون اسماء بمعنى النعمة كما حمل هذا المعنى العلامة في شرح التجرى في بحث الرؤية  
فقال إن إلى يمكن أن يكون واحداً لا لا، ويكون ناظرة بمعنى منظرية أو نقول إن المضاف هنا  
محذوف ونقديره : إلى ثواب ربها ومن هذا القليل اختلاف الفيلسوفين في أية الوضوح فثبت



جاءه بظاهر قوله تعالى : إِلَى الْمَرَاثِمِ وَإِلَى الْكَعْبَيْنِ فقالوا يجب غسل اليدين مع الرجلين منكوساً وغفلوا من أن لفظة إلى في الآية بمعنى مع صريح بذلك ابن الأنباري وهذا نصه : ذهب الكوفيون إلى أن لا تكون بمعنى الواو ذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لجيشة كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : لَيْسَ أَتَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ أَيْ وَلَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَيْنِ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا لَا يَكُونُ لَهُمْ أَضَاجَةٌ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَجَاهِدٍ عَنْ بَعْضِ الْقُرَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَانْغَسِلُوا وَأُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وكأف الله تعالى : مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ؟ مع الله وكأف الله تعالى : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ أَيْ مَعَ أَمْوَالِكُمْ وَكَقَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ : الذُّودُ إِلَى الذُّودِ ذَابِلٌ وَكَقَوْلِ ابْنِ مَفْرُجٍ :

شدت عزة التوابين فيهم في وجوه إلى الأمام الجهاد أَيْ مَعَ الْأَمَامِ .

وقول ذي الرمة غيلان بن عفير :

بها كل خوار إلى كل صعدة ضهول ورفض المذرعان الفراهب

ومن هذا الغيل أيضاً ما ذكره بعض المحققين عند قول الناطم : « وضرها من

نقصهن أشهر » وهذا نص غير بضمير الأفراد ثم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان

الأصح في الثلاث إلى العشر « هن » وفيها قول العشر « ها » كما يشير إليه الأفراد أولاً والجمع ثانياً

في قوله تعالى : إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ آيَةٌ وَالْأُنثَى إِذَا نَفَسَتْ فَلَيْسَ بِالْأُنثَى إِلَّا جَنِينٌ وَحَدِّثْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

يقول : « وفصر هن أولى من نقصهن » فقال خالد في شرحه عدل الموضع عن « ها » إلى « هن »

لأن الأكثر في « هن » أن يعود إلى جمع الفلأه و « ها » بعكس ذلك فالجاصل أن الموجودين

في زمان نزول القرآن كانوا يعرفون المعنى غالباً حكاماً اريد منه بحسب التليقة والا يعلم  
الخطاب معهم واما المتأخرون عن زمن الخطاب فلما لم يكن لهم تلك التليقة اختلفوا في فرائضنا  
من ذلك اختلف الفراءات في كثير من الآيات بل في اغلب المفردات حسب ما بين في علم الفرائض والى  
بعض ما ذكرنا اشير فيما اختاره المرتضى من ان وجه اعجاز القرآن انما هو بالصرف والا لم يثبت القدر  
وقد بين ذلك في محله .

ولاجل ما ذكرنا انما من ضياع لغة الصاد قال نجم الائمة في بحث تعريف لوضع ان محرقاً  
العوامل لست لفاظاً موضوعاً لعدم فساد الحرف الاول التواطؤ .

فيجب علينا وعلى كل مسلم من يملو عصرنا عربياً كان ام غيره حين النظر في القرآن بل في الآيات  
المروية عن المعصومين عليهم الصلاة والسلام ان ينظر في مفردات الكلام من حيث الصيغة والآ  
ككونها مبتدأ او خبراً او فاعلاً او مفعولاً ونحو ذلك من الاحوال العارضة على المفردات حين التركيب  
ومن هنا قالوا لا يجوز نقل الحديث بالمعنى الا لمن كان عارفاً بمواقع الالفاظ من التقديم والتأخير  
والحصر ونحوها مما بين في علم البلاغة وغيره وقد ورد في الحديث اعربوا احاديثنا فانما فهمناها  
وورد ايضا اعربوا القرآن اى يتواما فيهم من غرائب اللغة وبدائع الاعراب نقل ذلك الطريق  
في مادة عرب .

والحاصل يجب ان يراعى ما يقتضيه صناعة الاعراب لان الاعراب بين المعاني المعنوية  
على المفردات وببريها ما يدل عليه ظاهر الكلام .

ولا يحصل ذلك الا لمن كان واجداً القدر معديب من تلك الصناعة والى بعض ما ذكرنا  
اشار صاحب المعالي في بحث تقدم بعض العلوم على بعض حيث يقول واما تأخر علم اللغة عن علم اللغة  
والنحو والصرف فلان من مبادئ هذا العلم الكتاب السنة واحتياج العلم بها الى العلوم الثلاثة ظاهر .

وإن كان ممن هو ملحق بالهدى من تلك الصناعات وواجب لفقد معتد به لتلك  
 الصناعة لكن كثرة وأفعاء موقع حسن الظن لبعض طلاب العلوم الدينية فطلبوا منه بلسان الحال  
 بل المقال تأليف شيء في أعراب لفاظ القرآن وما يتعلق به فشرعت في ذلك مستهداً من منزلة الملك  
 العلام ولم أذكر إلا القرائن المشهورة التي كتبت لمصاحف آل أبي طالب في هذه الأعصا عليها إلا إذا  
 انجز البحث إلى بعض الفراءات غير المشهورة ينميها للغرض .

وقبل الشروع في المفصود نذكر أموراً لا تخلو من الفائدة لكونها من الأمور الثمانية التي كان  
 القدماء يذكرونها في صدر كتبهم .

فقول : قال الراغب القرطبي في الأصل مصدر فهو كقرآن ورجحان قال تعالى : « إِنَّ  
 عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَتَّبِعْ قُرْآنَهُ » قال ابن عباس إذا جمعناه واشتباه  
 في صدرك فاعمل به وقد خص بالكتاب المنزل على محمد ﷺ فصار له كالعلم كما أن التوراة لما أنزل على  
 موسى ﷺ والأناجيل على عيسى ﷺ .

قال الطبري : القرآن اسم لكتاب الله تعالى خاصة لا يسمى به غيره وإنما سمي قرآناً لأنه جمع  
 التور وضميتها وقيل لأنه جمع القصص والأمر والنهي الوعد والوعيد والآيات والتور بعضها  
 إلى بعض هو مصدر كالغفران والكفران .

وقال بعض أخواننا سمي هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله لكونه جامعاً للقرآن كثير بل يجمع  
 ثم جميع العلوم كما أشار تعالى إليه بقوله : « وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ » .

وأما اشتقاقه فقال السبوطي في الألفان أما القرآن فاختلف فيه فقال جماعة هو اسم  
 علم غير مشتق خاص بكلام الله فهو غير مهموز وبه قرأ ابن كثير .

وقال قوم هو مشتق من قرئت القصة بالفتح إذا ضمت أحدهما إلى الآخر وسمي به القرآن

لا قرآن التور والآيات والحروف فيه .

وقال الفراء هو مشتق من الفرائث لأن الآيات من مصدر بعضها بعضاً وبشابه بعضها بعضاً وهي فرائث وعلى القولين هو بلا همز والنون أصلية .

واختلف الفاعلون بأنهم هموز فقال قوم منهم اللحياني هو مصدر لفرائث كالترجمان والغفران سمي به الكتاب المفرد من باب تسمية المفعول بالمصدر وقال آخرون منهم الزجاج هو وصف على فعولان مشتق من الفراء بمعنى الجمع ومنه فرائث الماء في الحوض أي جمعه .

وقال أبو عبيد الله سمي بذلك لأنه جمع التور بعضها إلى بعض وقال الراغب في ذلك كلامه الذي نقلناه أنفأ أنه لا يقال لكل جمع قرآن ولا لجمع كل كلام قرآن .

وحكى قطرب على ما قاله السهول في الالتفات قولاً آخر وهو أنه سمي قرآنًا لأن الفاري يظهر ويبيته من فيه أخذاً من قول العرب ما قرأت النافرة سلاط أي ما رميت بولداً أي اسقطت لها أي ما حملت قط والقرآن يلفظ الفاري من فيه ويلقيه فسمي قرآنًا .

هذا ما ذكره في المقام وقد نقلناه باختصار غير محمل وقد ظهر من جميع ما ذكرنا أن كلامهم إنما هو بالنسبة إلى الوضع العلمي لا الاسم المجتبي فإن لفظ القرآن وضع على نحو المشترك اللفظي قد صرح بذلك صاحب المعال في بحث الحفيضة الشرعية .

وقد ظهر أيضاً ما ذكرنا وجب انصرافه قرآنًا في قوله تعالى : « قرآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ » ونحوه لأنه في الأبهز ونحوها فاد للعلمية أو زيادة الألف والنون والظاهر بل المتقن هو الأول بدليل ثبوت صفة أي عربيًا وتأخر وضعه لجموع النخصه وإن كان لفقدان زيادة الألف والنون وجب نظر إلى بعض الأقوال المقدمة قد يرجحها .

وأما التور فقال الطبري طائفة من القرآن المترجمة إلى أهلها ثلاث آيات وهي تأسر



المدينية لأنها طائفة من القرآن محدودة وأما من التوراة التي هي الرئيس لأن التوراة بمنزلة المنازل والمراتب وأما من التوراة التي هي البقية من الشيء فطلب منزلها وأولاً لأنها طائفة من القرآن كما مر في التوراة فجمع على سور كغفرته وغرفه والتوراة للمدينية يجمع على أسوار كنوز وأنوار .

وأما الآية فقال الطريق فيل كل كلام متصل إلى انقطاعه وقيل ما يحسن التكوّن عليه قيل هي جماعة حروف من قولهم خرج القوم بأيّهم أي بجماعتهم وقال الجوهري الآية العلامة والأصل أو هو بالتحريك وجمع الآية أي وأيات ومنه الحديث نزل جبرئيل بأي من القرآن أي أيات منه .  
وقال في المصباح الآية العلامة والجمع أي وأيات والآية من القرآن ما يحسن التكوّن عليه والآية العبرة .

قال سيبويه العين وأو اللام ياء من باب شوي ولوى لأنه أكثر مما عسره ولا ياء إن مثل حيث .  
وقال الفراء الأصل آية على فاعله فحذف اللام تخفيفاً وهذه أحوال أخيراً لا يمتد ذكرها .  
واعلم أنهم ذكروا القرآن أسماء متعددة وكذلك لبعض السور ونحن لا يمتد ذكر ذلك هنا .  
وأما سورة الفاتحة فقد قال الطريق فاتحة كل شيء أوله كما أن خاتمة آخره ومنه سميت الفاتحة الكتاب لأنها أوله فهي في الأصل أما مصد بمعنى الفتح كالكتابة بمعنى الكذب وصفته والثناء فيها للنقل من الوصفية إلى الاستسمية كالذي يجيء ففاتحة الكتاب أن أعبر بجزء الكتاب سوراً فالأولية جعبيّة وإن علبت أيات وكلمات مثلاً فجازية فعبارة الكل باسم الجزء وإضافة الفاتحة إلى الكتاب كإضافة الجزء إلى الكل كإضافة زيد وإضافة السورة إلى الفاتحة من إضافة العاقل إلى الخاص كبلاغة بغداد .

وقال بعض المفسرين الكتاب لله تسمية السورة بهذا الاسم أما كونها أول السور نزولاً كما عليه حم وغيره من المفسرين وأما المنقل من كونها مفتتح الكلام المشبّه في القوم المحفوظ أو مفتتح القرآن المنزل جملته واحدة إلى سماء الدنيا أو لصديق المصاحف بها على ما استقر عليه ترتيب السور القرآنية وإن كان بخلاف

لترتيب النزول ولا فتاح ما يقرأ في الصلوة من القرآن .

## هذا وإن الشروع في المقصود :

فقول وبالله التوفيق : إنما حركت الباء في « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ونحوه

لإعذار الأبناء بالتأكل أو تعثرهم على ما ادعاه الشفع جواد التبتى في كفاية القراء من وقوعهم في الغفلة وبعض آخر في اللغة الفارسية وقد حكينا ذلك في المكررات في بحث المبتدئ .

وكانت الحركة كسرة وإن كان حق كل كلمة على حرف واحد الفتح لنقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد أو فطر معمولها وكذلك لا امر الجحر إلا في بعض السوا الأنيث .  
ولم تنكر كات النسيب لأنها تكون اسما أيضا فحرفها اذن ليس بالأصل بل للقيام مقام الحروف عند من قال إن المضاف هو الجحر .

وإنما أبغض لام الجحر الداخلة على المضمر على فهمها الخاف لها بإثر اللامات كلام الأبناء ولازم جواب لو وغير ذلك .

وإنما خضض الأحاق بحال دخولها على المضمر لأنها لا تلبس حينئذ بغيرها من اللامات إذ المضمر الجحر وغيره المرفوع ولو فتح في المظهر لا تلبس بلام الأبناء والفرق بالأعراب بما لا يتم أما الوقف والبناء وقد ذكر واللباء الجحارة معاني ترتفع على ما في المعنى إلى أربع عشرة معنى وقال الجهمي إن معناها ههنا الاستعانة لأن الفعل لا يثنى على الوجه الأكمل إلا بالنسيب .

وقيل معناها ههنا المصاحبة وقد ربح الأولى لأشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة إلى وقوعه على الوجه الأكمل حتى كأنه لا يتم ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عارية عن ذلك لأشعار .

وربح بعضهم المصاحبة بدعوى أن استعمال الباء في المصاحبة أكثر من استعمالها في الاستعانة

ويدعى ان الاسعانة كما قال في المعنى معنى الباء التي تدخل على الة الفعل نحو كتبت بالعلم ونجرت بالقدوم ففي جعلها للمصاحبة من التأديب ليس في الاسعانة لأن فيها يصير اسم الكريم كالآلة والآلة ليست مقصورة بالذات وهذا سوء ادب بالنسبة الى الاسم الكريم .

واما متعلق الباء فيرثي محملا لآلة الثمان صور لآلة اما خاص او عام ففعل واسم مؤخر او مقدم واولى هذه الصور الثمان اولها اعنى الخاص الفعلي المؤخر اذ العامة كطلق الابداء يوهى بظاهره فصر الاسعانة او المصاحبة على ابتداء الفعل فينبغي ثبوتها بجملة .

والخاص الاسمي كقرائتي مثلا يوجب كثرة التقدير باضمار خبر لهذا المقدر اذ متعلق الباء به يمنع جعلها مع مجرد ما خبر الة والمقدم كافر بسم الله مثلا ينفوت مع فصر الاسعانة او المصاحبة على اسمه جل وعلا .

• قائد ثان • الاول روى الشافعي بسناده عن ما نقل الفخر الرازي ان معاوية قدم المدينة فضلى بهم ولم يقر بيسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر عند الخفض الى الركوع والتجود فلما سلم ناداه المهاجرون والانصار بمعاوية سرق منا الصلوة ابن بيسم الله الرحمن الرحيم وابن التكبير عند الركوع والتجود .

ثم انما عاد الصلوة مع التسمية والتكبير قال الشافعي ان معاوية كان سلطانا عظيم القوة شديدا لشوكه فلولا ان الجهر بالتسمية كان كالأمر المنقر عند كل القضاة من المهاجرين والانصار لما قدروا على اظهار الانكار عليه بسبب ترك التسمية .

الثانية قال الفخر في الحجة الخامسة واما علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يجهر بالتسمية فثبت بالنوازل من ائمة في دينه علي بن ابي طالب فعند ائمة والدليل عليه قوله تعالى اللهم ادر الحق مع علي حيث دار وقال ايضا بعهدك من اتخذ علينا اما لا دينه فقد استمسك بالعروة الوثقى في دينه ونفسه

قال النسخ ان الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة واربعين صحيفة ثمانون و  
 صحيفة اربع مائة ثلاثون وصحيفة موسى قبل التوراة عشرة والثوراة والا انجيل والزبور والفرقان  
 ومعا كل الكتب مجموع في الفرقان ومعا كل الفرقان مجموع في الفاتحة ومعا الفاتحة مجموع في البسمة  
 ومعا البسمة مجموع في بائنها ومعاني السماء في غطتها انتهى وانا نقول والى ذلك اشار مولانا الموحدين  
 عليه صلوات المصلين بقوله انا نغطر تحت باء البسمة .

« الأسم » مجرور بالباء وفيه لاءات دل التيهوطة سما بضم السين احد لغات الاسم  
 والبواقي اسم بضم الهزة وكسر هاء سم بضم السين وكسرها وسمى كرضا دل ابو حبان هو ثلاثي حدث  
 منه واو فقال البصريون هي لام الكلمة لانه عندهم مشتق من التمه وهو العلوة وقال الكوفيون  
 هي هاء الكلمة لانه عندهم مشتق من الوسم .

وعلى كلا القولين هو في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما قولهم وعلم ادم الاسماء كلها  
 واما حذف الالف لفظا فلكونه همزة وصل وهي لا تثبت في الارتفاع واما حذفه خطا فقال في  
 شرح النظم في محبت الخط ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الالف لكثرته بخلاف باسم الله واباسم  
 ربك ومحوه فانها ليست كثيرة الاستعمال وكذلك الالف من اسم الله والرحمن نقصوها مطلقا سواء  
 كان في البسمة او لا لكثرتهما في الكلام .

والى ما ذكرنا اشار الشاعر بقوله :

افى الحق ان يعطى ثلاثون ساعرا      ويحرم ماردون الرصاصا عرشلى  
 كما ساءوا عمرا بواو فريدة      وضوبق بسم الله فى الف الوصل

وقال في تفسيرهم طولوا لبا من بسم الله اما للدلالة على همزة الوصل المحذوفة وآما لانهم  
 ارادوا ان لا يفتقروا كتاب الله الا بحرف معظم .

وكان عمر بن عبد العزيز لكاتبه طولوا الباء واظهروا السين ودروا الميم تعظيماً للكتاب  
هذا ما اشتهر عندهم في المقام .

ولكن الحق ان امثال هذه التعديلات والتوجيهات لا اساس لها بل الوجع في ذلك  
منابعه الخلف للثقل والتقليد كونهم في موضع حسن الظن منهم كما يظهر ذلك مما ذكره السيوطي  
في الاثنان في باب رسوم الخط وهذا صفة .

قال البيهقي في شعب الايمان من كتب مصحفاً فينبغي ان يحافظ على طبعاء الله كتبوا به  
تلك المصاحف ولا يخالطهم فيه ولا يغيرها كسوءه شيئاً فانهم كانوا اكثر علماً واصدق قلباً ولساناً  
واعظم امانة مما فلا ينبغي ان يظن بانفسنا اسدداً كما عليهم انتهى .

وما بعد بين هذا وما ذكره ابن خلدون في فصل ان الخط والكاتب من عداد الصنائع <sup>دنياً</sup> الا  
فانه قال بعد كلام طويل ما هذا صفة كان الخط العربي لا قبل الاسلام غير بالغ الى الغاية من الاحكام  
والاثنان والاجادة ولا الى التوسط لمكان العرب من البداوة والنوحى وبعدهم عن الصنائع .  
وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسم المصحف حيث رسم الصحابة بخطوطهم وكانت غير  
مستحكمة في الاجادة فخالف الكثير من رسوماتهم ما انصهر صناعة الخط عندها .

ثم اقبلوا التابعون من السلف رسوماتهم فيها بتركاً بما رسم اصحاب رسول الله وخبر الخلق  
من بعده الملقون لوحه من كلام الله وكلامه كما يقتضى لهذا العهد خط ولوا وعالمه تركاً وبيع  
ورسم خطاء او صواباً .

واين فسر ذلك من الصحابة فيما كتبوه فابع ذلك واثبت رسماً ونسب العلماء بالرسم على مواضع  
ولا تلتفت في ذلك الى ما يرغم بعض المغفلين من انهم كانوا محكيين لصناعة الخط وانما  
يتميل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتميل بل لكلها وحروهم يقولون من مثل زياد الألف في



«لَا أَذْبَحَتْهُ» انترتبيبه على ان الذبح ليرفع وفي زيادة الهاء في «يأبدي» انترتبيبه على كمال  
القدرة الربانية وامثال ذلك مما لا اصل له الا التحكم المحض .

وما حملهم على ذلك الا اعتقادهم ان في ذلك تنزيها للصحابة عن توهم النقص في قلة اجازة الخط  
وحسبوا ان الخط كمال فنزوههم عن نقصه ونسبوا اليهم الكمال باجازه ثم طلبوا التعليل بما خالف الاجازة  
من رسمه وذلك ليس بصحيح انتهى .

واختلف النحويون في موضع الجار والمجرور على وجهين .  
فذهب البصريون الى ان في موضع رفع لا تر خبر مبتدأ محذوف وتقديره ابتدأ بسم الله  
انه كان باسم الله ولا يجوز ان يكون متعلقا بالمصدر لئلا يفتي المصدر بلا خبر .

وزهد الكوفيون الى ان في موضع نصب فعل مقدر وتقديره ابتدأ بسم الله انتهى .  
وكيفما كان فاجله على التقديرين اسبينا في ترنخوته لاجل ما من الاعراب ان كان الجار  
والمجرور في محل رفع او موضع نصب وهنا احتمال اخر وهو ان يكون جملة التسمية عملها نصب بناء  
على انها محكية بالقول بناء على ما قيل ان كل اية من القرآن مسبوقة بفعل مقدر ان لم يكن مذكورا فتدبر  
والظرف على التقديرين مستقر بناء على ما ذهبه السيد الكبير في شرحه عند قول الشيخ وذهب  
حذف المتعلق الخ وهذا نصه الطرف والمراد به ما في قول الجار والمجرور فاما مستقر يفتح اللام  
ولغو فالمستقر ما كان متعلقا عاما واجبا لحذف .

واللغو ما كان متعلقا خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو  
يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت .

ووجه تسميته الاول مستقرا والثاني لغوا . ثم لما كان المتعلق العام اذا حذف انقل الضمير  
الذي كان مستقرا في الطرف سمي ذلك مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم

حذف الصلة اختصاراً للكرة دوره بينهم كقولهم في المنزلة في غير منزلته .

ولما كان الآخر لم ينقل البسطة من متعلقه سمي لغواً وملغى كأنه الغي .

• الله • محروك بالاضافة والاضافة هي على ما في شرح التصريح من اضافة العاقر الى الخاص كحاثم حديد وقيل المضاف هنا مفعول به لا رشاد حسن الاداء والمراد بحسن الاداء دفع الإيهام لأن في اسقاط المضاف إيهام القسم لمكان الباء والباء من معانيه القسم .

وقد وجبه ذلك بعض المحررين بوجوه أخرى لا تخلو من دقة وإن كان بعض تلك الوجوه يرجع الى ما ذكرنا قال بعد ان استشكل المغامر بقوله من قلت كيف اضيف الاسم الى الله والحال ان الله هو الاسم قلت قد اجابوا عن ذلك بوجوه ثلاثة الاول ان الاسم هنا معنى التسمية غير الاسم لا الاسم لازماً المسمى وعلمه والتسمية هو اللفظ بالاسم والثاني ان في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مستحق لله والثالث ان لفظ اسم زائدة كما في قول الشاعر : الى الحول تم اسم السلام عليكم . وقول الآخر : ينادي باسم الماء اي السلام عليكم وينادي به بالماء قاله الرصمى عند قول المصنف ولا يضاف موصوف الى صفته .

قال في المصباح بفتح السين هو مشتق واصله الاله فدخلت عليه الالف واللام فصارت الاله ثم نقلت حركة الهمزة الثانية الى اللام الاولى ثم سقطت الهمزة بعد نقل حركتها اختصاراً للاله ثم اسكنت اللام الاولى وادغمت ونحنت تعظيماً لكنه يرفق مع كسر ما قبله ولذلك ضم الضمير في عليه الله في قرآنه حفص صرح بذلك في الحاشية فصلاً البشر في القراءات الاربعة عشر في سورة الفتح وفي باب حكم اللامات تعليلها وتزيينها .

وقد علل ذلك على ما ذكره الفخر الرازي في المسئلة الثانية من الباب الثاني بان الانتقال من الكسرة الى اللام المفتحة ثقيل لأن الكسرة توجب التسفل واللام المفتحة حرو مستعمل والانتقال من التسفل

الى التصديق قبل انتهى ويؤيد ذلك ما ذكره في وجبر اسقاط وزن فعل بضم الفاء وكسر العين  
وعكسه من اوزان الاسم الثلاثي المجرد فراجع ان شئت .

وقال غير سبويه على ما في المصباح انه غير مستثنى من تنجبل هو علم لزمنا الالف اللام والعجب في  
المقام التماثل بين كلام المصباح والفخر الرازي فيما نسب الى سبويه حيث نسب الاول اليه القول  
بالاشتقاق والثاني القول بعدم حيث دل المختار عندنا ان هذا اللفظ اسم علم لله تعالى ليس مشتقاً  
وهو قول الخليل وسبويه واكثر الاصوليين .

واستدل عليه بامور منها انه لو كان لفظاً مشتقاً لكان معناه معنى كلياً لا يمنع نفس صورة  
مفهوم من وقوع الشك فيه لان اللفظ المستثنى لا يفيد الا انه تنجلى ما بهم حصل له ذلك المشتق من  
هذا المفهوم لا يمنع من وقوع الشك فيه بين كثيرين .

ثبت ان هذا اللفظ لو كان مشتقاً لم يمنع من وقوع الشك فيه بين كثيرين ولو كان كذلك  
لما كان قولنا لا اله الا الله توحيداً حقيقياً مانعاً من وقوع الشك فيه بين كثيرين لانه بقدر ان يكون له لفظاً  
مشتقاً كان قولنا الله غير مانع من ان يدخل تحتها اشخاص كثيرة .

وحينئذ لا يكون قولنا لا اله الا الله موجباً للتوحيد المحض وحيث اجمع العقلاء على ان  
قولنا لا اله الا الله موجب للتوحيد المحض علماً ان قولنا الله اسم علم موضوع لتلك الذات المعينة  
وانها ليست من الالفاظ المشتقة انتهى .

واما الواضع لهذا اللفظ فقد قيل انه متاه كاسماء الملائكة وهو علم شخص لا علم جنس منفرد في  
وقد ظهر ذلك مما نقلناه عن الرازي .

وقال بعضهم ان الواضع غيره والاستشكال بان العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته فوضعه  
فزع العقل الموضوع له بالكثرة ذلك لا يمكن في هذه اللفظة لغيره تعالى مدفوع بانه يكفي العقل حسب

## الطاقة البشرية .

وكيفما كان يخص هذا الاسم الجليل بخصه ثمر ليست لغزها تبعاً لاختصاص من شاء بخصه انصها  
اجتماع باء التداء مع « ال » فيه ومنها قطع همزة الوصل فيه ومنها ثوبه الميم المستدرة من حرف التداء  
في اللهم على قول ومنها نفخهم لامر بعد الضم والفتح ورثفها بعد الكسر لأجل ذلك قرئوا الطاء في  
عليه الله في سورة الفتح بالضم وقد صرح الرضخ بجواز ضم الضمير إذا كان بعد الباء فضم الهاء في  
عليه الله مطابق للقياس مع كون الفرائض على ما قبل سنة متبعة وقد ذكرنا الفرائض أنفاً .

« الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ » هما محذوران على الوصفية من باب تعدد الأوصاف والعامل فيهما هو  
العامل في الموصوف وقال الأخفش العامل فيهما معنوي وكونها تبعاً لقطعها عن السبعة مرفوعة  
خبراً لمبتدئين محذوفين وجوباً ومنصوبين مفعولين لفصلين كذلك وبالتفريق .

قال ابن جني في الخصائص إن الله تعالى أرا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بأشبعه  
من صفة لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج إلى وصف للتحصيص لأنه اسم الذي لا يشترك  
فيه على وجه وبقيته اسمان محل وعلا كالأوصاف لتابعه لا اسم وأراد المعتبر من شك فيه لم يثنى صفة  
للتحصيص بل الشاء على الله تعالى فإذا كان تاء فالعدول عن أعراب الأول أولى بوزن ذلك لأن اسماءه  
أعراب جارية في اللفظ مجرمة ما ينسج للتحصيل والتخصيص . وهو عدل عن أعراب جارية علم أنه المدح أو الذم في  
غير العام فلم يبق هنا إلا المدح فذلك هو عدل . اختلاف الأعراب بذلك لا وجه له ذكرها هنا انتهى  
وقال جماعة منهم ابن هشام في الباب الرابع في بحث أعراب الحان والتميز إلى أنها مجروران

أما الرحمن فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفاً لأنه صار علماً بالغلط ومن هنا يضعفنا  
بظهر من القوائين من أن الرحمن مجاز بلا حصة لأنه على ما يتألف منقول والأعلام المنقولة لا مجازية  
فيها فتدبر وأما الرحيم فلكونه وصفاً للرحمن ولا يجوز كونه وصفاً للفظ الجلالة لأن الدليل لا يتقدم

على الوصف انتهى بتغيير غير محل .

قال التهليلي البدل عند منعه وكذلك عطفت لبيان لأن لفظ الجلالة لا يقتضي  
تبيين لأننا عرفنا لأعلام كلها وابنهها الأثرهم فلو أو ما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف براد  
بر الشاء وإن كان مجرى مجرى الأعلام ويؤيده أنه سمع إضافة في قولهم رحمنا والآخره .

وكيفما كان فهما صفتان مشبهتان مأخوذتان من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم أو بعد  
نزول المتعد بمنزلة اللازم كما بين ذلك في المطول في خوفلان يعطي يعنى بصدد منه العطاء والرحمن  
البلغ في الأصل من الرحيم بناء على ما قال الضام في بحث محاباب الأفعال في قوله تعالى لها ما كسبت  
وعلمها ما اكتسبت فراجع إن شئت .

ولا يطلق على ما ادعاه في الفوائين إلا على الله تعالى لأن معناه لا يصح إلا له وهو الذي  
وسع كل شيء رحمة والرحيم يستعمل في غير ما هو الذي كثرت رحمة قال نعم إن الله غفور رحيم وقال في  
صفة النبي ﷺ لقد جاءنا نكرو رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنيتهم حريص عليكم بالمؤمنين  
وثوق رحيم .

ومعنى قول بعضهم أنها بنى المبالغة تهما تقيدان المبالغة بسبب النقل والتشديد المذكور  
لأن المبالغة في المعنى قد تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائر وما في حكمها مما صار ملوكه للفاعل فلا يرد  
عليه أن صيغ المبالغة في الاصطلاح محصورة ليس منها فعلاون وقد اشار إلى ذلك الصيغ في الألف ببعوله

ففعال أو مفعال أو فعول في كثرة عن فاعل بدليل

ففيحق ماله من عمل وفي فاعل قل ذا وفي فعل

وتما ذكرنا بظهور أن ما قال بعضهم من أن المبالغة في صفات الله كغفور وغفار من الجازو  
على ذلك بأن المبالغة تكون في صفات تفضل الزيادة والتقصان وصفات الله منزهة عن ذلك وأدع



انها فائدة حسنة غلطت من اشتراك لفظ المبالغة بين المبالغة التقوية وهي الضيق المذكورة و  
المبالغة البهائية التي يذكرونها في علم البديع في المختارات المعنوية فراجع ان شئت .

« **أَلْحَمْدُ لِلَّهِ** » مبتدأ وخبر اصله حمدت حمد الله او احمده حمد الله فحذف الفعل  
لدلالة المصدر عليه في حمد الله فعديل من النصب الى الرفع لتبسيط الجملة استتمه لشد على الدوام و  
الثبات اي الاستمرار .

واللامر ومجروره متعلق بحذف وجوباً كما دل السبوطي في شرح قول الناظم :  
« واخبروا بظرف او بحرف جر      ناوين معنى كاشن او استغفر »  
فرع يجب حذف هذا المتعلق وشد التصريح به في قوله :  
« فانت لدهم بمخوخر الكون كاشن »

تم ان قد راسم فاعل وهو اختيار المصنف لوجوب تقديره انفاً فابعداً ما واذا المعاً  
لاستناع ايلها فما الفعل فهو من قبيل المفرد وان قد فعله وهو اختيار ابن الحاجب لوجوب تقديره  
في الصلة فواضح ان من قبيل الجملة انتهى .

قد تقدم ان الاصل في الامر ونحوه لفتح بدليل انها تفتح مع المضمر لان الصيغة الاصل  
الى اصولها وانما كسر مع المطهر للفرق بينها وبين لام التوكيد .

واما الامر في الحمد فغال السبيل الكبير اجل الالف واللام للاستغراق وحذف التنوين لان  
التنوين يدل على التكبير والالف واللام على التعريف فحذف التنوين صار الحمد لله انتهى .

وزهد المبحر الى ان الامر في الحمد للتعريف بالجنس دون الاستغراق بقاء على ما تقدم  
انفاً من ان الحمد من المصادر السادة مسدداً لافعال واصله النصب العدول الى الرفع للدلالة على  
الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذلك ما يوجب منابه .

قال التتارازي وفيه نظر لأن التائب مناب الفعل أما هو المصدر التكرار مثل سلا عليك  
وحينئذ لا مانع من أن يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغفار .

فلا ولي أن كونه الجنس مبحث على أنه المتبادر إلى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصدر  
وعند خفاء فرائض الاستغفار أو على أن اللام لا يفيد نحو التعريف والاسم لا يدل إلا على متافاة  
لا يكون ثمرة استغفار انتهى .

وقدم الحمد لا قضاء المقام من هذا مما مر به وإن كان ذكر الله أهم في نفسه .  
« رَبِّ الْعَالَمِينَ » قال ابن الأنباري في البيان مجرد على الوصفية ويجوز فيه الرفع و  
النصب فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ونقد به هو رب العالمين والتصب على المدح وعلى التثناء  
كذلك انتهى .

وليعلم أن المحذوف في الرفع والتصب على المدح واجب صريح بذلك التاظم بقوله :  
« وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهر »  
قال النطاش في تفسير الرب المالك رب رب رب فهو رب أو مصدر وصف به للبالغة كالعد<sup>ل</sup>  
وهو مطلقا مختص بالله نعم ومضافا يجوز إطلاقه على غيره نحو رب الدنيا راح إلى ربك .  
وقال أبو البقاء في تفسير الرب مصدر رب رب ثم جعل صغرا كعدل وخصمه وأصله  
رأب وجره على الصغرة أو البذل انتهى .

فيحصل مما نعلمه أن الرب أما مصدر أو اسم فاعل لا صغرة مشبهة وذلك لأنها لا تضاعف  
إلا من الفعل اللام صريح بذلك التاظم بقوله :

« وصوغها من لازم الحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر »  
وأيضا ما كان فالأضغرة فيه معنوية فكأنس التعريف من المضاف إليه فلا اشكال في وقوعه

صفة المعرفة اعني لفظ الجلالة .

اقام على الاول اعني كونه مصدراً فقد صرح بذلك بنجم الأئمة في باب الأضافه حيث يقول  
اعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضه وذلك لتفصا مشابهة للفعل <sup>معنى</sup> لفظاً  
اما لفظاً فلعمد موازته واما معنى فلا تراه لا يقع موقع الفعل ولا يعيد فائدة الاتصاف ضمير  
وهي ان المصدر بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضمير تقول : اعجبني ضرب زيد  
عمروا اى ان ضرب ونقول زيد ضارب عمروا اى يضرب عمروا فلفظه شبه الصفة لم يكن لها بد من  
مرفوع اما ظاهره ومضمونه بخلاف المصدر كقوله ثم : أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً فانه  
مجرى عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرى عن المرفوع والمنصوب .

فلما كانت الصفة أقوى شبهة بالفعل كانت ولي عملها على الفعل وكان تقدير الألفصال  
فيها اظهر من ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واصافة المصدر الى معموله محضه فيختص المصدر  
ويعرف انتهى .

هذا اذا كان رب مصدراً من باب زيد عدل واما اذا كان اسم فاعل فسيأتي بيانه في قوله  
« مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ » .

والعالمين من ملحقات جمع المذكر التام مجرور بالاضافة بالنباء المكسور ما قبلها قال ابن  
خالويه في النباء ثلاث علامات علامة المحرور علامة الجمع وعلامة التذكير .

قال السبوطي قيل هو جمع العالم ورد بان العالمين دال على العفلاء فقط والعالم دال على علم  
وعلى غيرهم اذ هو اسم لما سوا البارئ فلا يكون جماله للزوم زيادة مدلول الجمع على مدلول مفرد .  
« الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ » مجروران على الوصف وقد تقدم بعض الكلام فيها ونذكرها هنا  
بعضاً آخر تكثيراً للفائدة قال النطاش بعد ما اثار كون التسمية جزءاً من الفاعل وبعد ذكر الآية على

مختاره قال المنكرون لو كانت جزء من الفاعلة لزم التشكر في الرحمن الرحيم .

فلما التكرار للتأكيد غير عز في القرآن وقال ابن خالويه فان سئل سائل فقال اذ جعلت  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ انه من امر الكتاب وما وجب التشكر به ؟

فالجواب ان الآية اذا ذكرت لزيادة فائدة لم تسم تكراراً .

والظاهر ان المراد من الفاعلة ما قاله بعضهم من ان المراد بالاول تأكيد الاستعانة والمراد  
بالثاني تأكيد التشكر له فلذلك كره .

« مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ » مجرد بالبعثرة ويجوز فيه ايضا الرفع والتصبيحاً بقدر  
ومن فاعله مالك لم يحذف ان يكون مجرداً على الصفة كما ذكر القاسم بل على ليدل لان مالك اسم فاعل  
من الملك جار على الفعل واسم الفاعل اذا كان للحال او الاستقبال فلا يكسب التعريف من المضى  
المراد ان لا يكسب التعريف كان نكرة والتكرار لا يكون صفة للمعرفة فوجبت ان يكون مجرداً على  
البدل لا على الصفة .

ودهب بجم الأئمة الى انه مجرد على الوصف قال والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى  
وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قيل كبرياءه ومعنى لماضي كأنه قال مالك يوم الدين اي امر يوم الدين  
فيكون كماله التمام وابراره ماضياً على طرز قوله تعالى وسبق الدين ونادى اصحاب لكونه من المأمور  
فكانه وقع ومضيه قبل مالك يوم الدين نكرة وجرت على الله على وجه البدل والاول اولى انتهى .

وفي حاشية المغني في الباب الرابع في بحث العطف على المحل في المسئلة الرابعة ان اسم الفاعل  
اذا كان بمعنى الماضي فقط فان اضافته جفيفته لانفاء المتأخر اللطيفة التي هي جزء العللة في اعمال اسم  
الفاعل واذا كان بمعنى الحال والاستقبال فقط نكون اضافته جفيفته لوجود المتأخر النامة المقتضية  
للعمل واما اذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتد ان اسمها انها محصورة باعتبار معنى المضى فيه ولهذا

الأخبار يقع صفة المعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محض باعتبار معنى الحال والاستقبال ولهذا الاعتبار تقع صفة التكرار ويجعل فيها اضعافا غير متصل من جميع ما ذكرنا الاضافة اللفظية التي لا يكتب المضاف التعريف من المضاف اليه هي كون المضاف صفة مضافة الى معنوها والمعنوية التي يكتب التعريف ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معنوها في على ضربين احدهما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد الثاني ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معنوها وذلك اذا كان بمعنى الماضي غير داخل عليها حرف التعريف والى ذلك اشار الساطع بقوله :

« كفعله اسم فاعل في العمل      ان كان عن مضيه بمعول »  
« وان يكن صلة ال ففى المصنوع      وعبر اعماله فلدار نفس »

وليعلم انه ليس المراد باليوم ههنا ما هو المتعارف من المدد التي بين طلوع الشمس وغروبها او طلوع الفجر وغروبها بل المراد هنا مطلق الوقت وذلك لانه لا تسمى هناك ولا فجر حتى يكون طلوع وغروب والذين هنا الجراد بالخبر والشر .

« اَيْتَاكَ » معول مقدم لقوله « فَعَبُدْ » قدم للتخصيص واختلاف فيرى في نظائره

اختلافا فاحشا فذهب لكوفون الى ان الكاف والهاء والياء من ايتاك واياه واياى هي الضمائر المصوبة وان ايا عمار واليه وذهب ابو الحسن ابن كيسان وذهب بعضهم الى ان ايتاك ونحوه بكال هو الضمير وذهب البصريون الى ان اياى الضمير والكاف والهاء والياء حرف لا محل لها من الاعراب . وذهب الخليل بن احمد الى ان ايا اسم مضمرا صيغا الى الكاف والهاء والياء لانه لا يبعد معنى بانفراد ولا يقع معرفة بخلاف غير من المصبرات فخص بالاضافة عوضا عما منع ولا يعلم اسم مضمور اضعف غيرها .

وذهب ابو العباس محمد بن يزيد المبرور الى انه اسم مبهم اضعف للتخصيص ولا يعلم اسم مبهم اضعف



وذهب بواسطتها الزجاج الى امر اسم مظهر حصن بالاضافة الى سائر المضمرات وانها في موضع بالاضافة  
 وحكى ايضا عن الخليل بن احمد انه مظهر باب من باب المضمر وحكى عن العرب بالاضافة الى المظهر  
 في قولهم اذ بلغ الرجل الستين فاباه وايا التواب فعل بعض هذه الاقوال السبوتية في بحث الضمائر  
 والتحذير وبعضها الاخر ابن الانباري في كتاب الانصاف وكيف كان فغير الثقاف من الغيبة في ذلك  
 يوم الدين الى الخطاب في آياتك .

وفائدة هذا الخطاب ان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجدا العبد من نفسه محرراً  
للأقبال على الحقيق بالحمد وكلما اجرم عليه صغره من تلك الصفات العظام فهو ذلك المحرك الى ان يوصل  
الأمر الى خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين عرف العبد ان ذلك الحقيق بالحمد مالك للأمر  
كله في يوم الجزاء فحينئذ يوجب ذلك المحرك للأقبال على الحقيق بالحمد ورويه بعين البصر حسماً  
اشهر اليه فيما وصى به النبي صلى الله عليه وآله لما اذرا الغفاري وقال له يا ابا ذر اعبدا لله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه  
بعد حصول هذا المعنى في العبد جدير به ان يخاطب ذلك الحقيق بالحمد بتخصيصه بالعبادة  
التي هي غاية المحسوس والخشوع وتخصيصه بالاستعانة في جميع المهمات وهذا التعميم في المهمات مستفاد  
من اطلاق الاستعانة الخ في ذكر مفعولها حسبما يتبين في علم المتأخر في بحث متعلقات الفعل من ان حذف  
المفعول قد يكون للتعميم مع الاختصار كما في قوله تعالى : **وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ** اية يدعو  
العباد كلهم لأن الدعوة الى الجنة نعم الناس كافة .

فمحصل مما ذكرنا ان في هذا الالفاظ اشعاراً بانها يجب على المصلي ادا امرع في القران ان يكون  
قرانه على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك انه يكون قرانه بحيث كلما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك  
الصفات العظام يعلم ان ذلك الحقيق بالحمد عظيم شأنه حاضر عنده حقيق بغاية الخضوع والخشوع و  
الشاء قبلت وبخاطبه يقول اياك يا من هذه صفاته نعبد ومنك نستعين لا نعبد غيرك . ولا

نَسْعِينَ مِنْ غَيْرِكَ .

وهذا المعنى هو المستنبط من الأدلة عند الفقهاء حيث يقولون في أدب الصلوة أنه  
يكره الالتفات يمينا وشمالا والعبث بشئ من أعضائه لما فاته المختوع المأمور به وقد رأى الشيخ  
رجلا يعبث في الصلوة فقال له لو خشع قلب هذا الخشعت جوارحه وفي خبر آخر قال له أما يخاف الله  
فيحول وجهه في الصلوة أن يحول الله وجهه وجه جدار قال التمهيد المراد تحويل وجهه قلبه كوجه قلبه  
في عدم اطلاعه على الأمور العلوية وعدم أكرامه بالكلمات العظيمة .

وان شئت أن نعرف حقيقة ما ذكرنا في المقام فراجع إلى حالات الأئمة عليهم السلام في الصلوة  
ولا سيما قصرة صلوة علي عليه السلام وإخراج التهم من رجليه وصلوة زين العابدين عليه السلام  
ودفع ابنه في البئر .

« وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » الواو للعطف وقد مر الكلام في « وَإِيَّاكَ » مسنوني  
فلا تعبده وإيما نَسْتَعِينُ « فأصله نستعون على وزن نستعمل من العون فنقلت لكسرة من  
الواو إلى ما قبلها فكنت لواو وانكسره قبلها فقلت يا أيها المومنان من الوعد وميزان من الوزن  
وميفات من الوقت وأصلها موعاد وموزان وموفات .

والفاعل فيرو في تعبده مستر وجوبا كما قال الساجد :

ومن ضمير الترفع ما يستتر كالفعل وافقوا يغضبوا زكركم

والمراد طلب الاستعانة من ربنا لا غير في المهمات وهذا المحصر مستفاد من تقديم  
المفعول بناء على كون التقديم في المقام المحصر والتخصيص للأهتام ونحوه حلا فلا بد من التأثير  
في المثل السائر على ما نقل عنه القزاز في باب الرابع من المطول حيث ذكر أنه قال : ات  
التقديم في « وَإِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » لمراعاة حسن النظم التبعي الذي هو على حرف التوك

لأن الأخصاص إنما على القول المختار فيقال في «إياك نعبد وإياك نستعين» معناه فخصت  
بالعبادة والاستعانة ونهيم للمهمات مستفاد من إطلاق الاستعانة .

قال التفنيز أنه في بحث الالتفات والأحسن أن يراد الاستعانة على أداء العبادة ويكون  
«اهدنا» بياناً للمعونة لئلا يثم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة إلى طلب الخواتم و  
الاستعانة في المهمات .

«اهدنا» فعل امر الفاعل مستتر فيه وجوباً أشار الناظم إلى ذلك في البيت المتقدم  
أنفأ والمراد منه هنا التوال والدعاء لا الأمر الحقيقي والأمر الحقيقي على المشهور عبارة عن طلب الفعل  
استعلاء من العال أي ممن يجب طاعته عقلاً وشرعاً وقد استعمل غيره مجازاً كالدعاء وهو طلب المفعول  
على سبيل النصريح كما فيها نحن فيه وكالات الناس كقولك لمن يسألك ربك . أفعول بدون الاستعلاء  
وبدون النصريح أيضاً ولكن الألف في العرف إنما يقال للطلب على سبيل نوع من النصريح لا إلى الخلق  
و«نا» مفعوله الأول وهو مبني عند البصريين معرب مجزوم عند الكوفيين وأصله  
اهد بنا بالياء بعد الدال فحذفت الياء لبيان عند البصريين والمجزوم عند الكوفيين والهمزة فيه  
همزة وصل محذوفة في القاموس .

واهدنا بعدد المفعولين وهما هاء و«الصراط» ويجوز الأقصر على أحدهما  
نحو «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ» .

روى عن طريق أهل البيت عليهم السلام أن لصراط صراطان صراط في الدنيا وصراط في الآخرة  
فأما الصراط في الدنيا فهو الأمام المفضل الطاهر من عثر في الدنيا واقتد به هده حر على الصراط الذي  
هو جرحهم في الآخرة ومن لم يعرف في الدنيا ذلك فدمر في الآخرة فهدى في نار جهنم .

«المستقيم» صفة للصراط منصوب على التبعيض أصله مستقوم على وزن مستفعل

فقلت الكثرة الى ما قبلها فكنت الواو واكسرها قبلها فقلت يا حسبما تقدم في فليعين .  
**« صراط الذين أنعمت عليهم »** صراط بدل من الصراط الأول والعل

في البدل غير العامل في المبدل منه عند لاكثر وهو العامل في المبدل منه عند الآخرين .

قال ابن هشام في بحث روابط الجملة : لنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط  
 وذلك في مسائل الى ان قال : والثالث ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية العجلى هو فهو  
 بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة اخرى وفياس قول من  
 جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يفتح المسئلة انتهى .

**« الذين »** اسم موصول يفتقر الى صلة وعاد صريح بذلك لناظم بقوله في باب الموصول :

وكلاهما تلزم بعد ما صله على ضمير لا تثنى مشتملة .

والعائد هنا الضمير المحرور في عليهم واختلف في الذين فقال ابن الانباري في البيان ليس  
 بجمع الذم على حذف زيد وزيد بن لأنه لو كان كذلك لوحث ان يكون معربا ويكون في الرفع بالواو والتو  
 وفي المحرقة التصيب لياء والتون وليس كذلك بل هو منى على صورة واحدة في جميع الاحوال ولا يخرج  
 على لغة من قال الذون في الرفع والذين في المحرقة التصيب لغتها وسند وزها .

واصله ان تكتب بلامين الا انهم حذفوا احدهما لكثرة الاستعمال كما فعلوا ذلك في الواحد  
 لأنه مبني مثله بخلاف التنبيه فانها كتبت بلامين على الاصل كما كانت باقية في الأعراب على الاصل  
 وانما كانت باقية في الأعراب على الاصل لأنها تختلف ولا تأتي على مثال واحد انتهى .

والظاهر من التبوطي في شرح قول الناظم :

جمع الذم اولى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعنا نطقا .

انه جمع الذم وهذا نصه ولم يعرب في هذه الحالة مع ان الجمع من خصائص الاسماء لأن

الذين كما سبق للعلاء حفظ والذين عامر له وغيره فلم يحربا على سبب المجموع المتمكنة انتهى .  
وعلى كلا القولين اصل الذين بياطين لأن معرفة الذين وانما حذف بار المقدر لا لبقاء التاء<sup>كس</sup>  
كما في مصطفين بفتح الفاء في قوله نعم في سورة ص : **وَأَنَّهُمْ عِندَنَا مِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِثِينَ**  
واللام في الموصولات زائدة لازمة على القول بأن تعريفها بالصلة وانما على القول بأن  
تعريفها باللام ان كانت غير وينتهي ان لم تكن كمن وما وآل فليست زائدة بل للتعريف صرح بذلك  
السيوطي في شرح قول الناطم :

وقد زاد لازما كاللوات والآن والذين ثم اللات .

واله بعض ما ذكرها اشار النطام في بحث الخط حيث يقول : ان اللام في الهم واليه والذين جمعا  
كما يجوز منها لكونها لا تفصل بحال في نصرة لكانت على لام واحدة تخفيفا ونحو الذين في التنبيه نصبا و  
جرا كلب بلامين للفرق بينه وبين الجمع وكان الجمع لقله اولى بالتحفيف وحمل اللامين عليه ان لم يلحق  
بتمية لو حذف اللام لأن تنبيه الموت فرع تنبيه المدكر وكذا اللذان رفعا محمول عليه وكذا اللاتون و  
اخواته وهي اللات واللات واللات وغير ذلك محمولات على اللاء اليه لو كتبت بلام واحدة اللبس بالآ .  
وقال في انشاء ذلك والمخذ وفمن الهم ونحوه هي ول الاسم لأن حرف التعريف جني بلعنه  
فيتمل حذف فم بالمقصود .

وانا اقول : ان الذين جمعا كما يكتب بلام واحدة اذا كان مبنيا وانما اذا كان معربا

فيكتب بلامين .

قال شمني في الباب الثاني في الجملة الترس التي لا محل لها من الاعراب ان اللادون يكتب

بلامين بخلافه في لغز من الرمد الباء في جميع محالات .

فيل والتعريف ان في حاله سائر تنبيهها بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على



القول بأن تعريف بالمعهد الذي في الصلاة وأثره عدم ظهورها خطأ في حالة البناء، وأظهرها في حالة الأعراب لأن شبه الحرف الغي انتهى .

« أَنْعَمْتَ » صلة الدين لا محل له من الأعراب صرح بذلك ابن هشام في الباب الثاني .  
 « عَلَيْهِمْ » في محل التصب على المفعول متعلق بأنعمت صرح بذلك في أول الباب الثالث حيث يقول مثال التعليق بالفعل وشبهه قوله تعالى أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ انتهى .  
 « غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » غير محذور ومبهمة ثلاثة وجوه أحدها أن يكون مجرداً على السدل من الضمير في عليهم والثاني أن يكون مجرداً على لبدل من الذين والثالث أن يكون مجرداً على الوصف للدين لأنهم أي المغضوب عليهم لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة فحرره محمداً لتكرره في جازان بفتح وصفه وإن كانت مضافة إلى معرفة .

فإن قلت الذين معرفة وغير لا يعرف بالأضافة فلا يمتنع أن يكون صفته .  
 فغيره هو أن أحدهما أن غيراً واقعت بين متضادين وكأما معرفتين تعرف بالأصا كقولك عجب من الحركة غير التكون وكذلك الأمر هنا لأن لمع عليهم والمغضوب عليهم متضادان .  
 قال الرضي في بحث الأصناف قال إن التكرار إذا ضيف غير إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف بالأخصا الغير كقولك عليك بالحركة غير التكون هذا كان قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ صفة الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ إذ ليس من رضي عنهم ضد غير لمغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم بالمرضى عنهم انتهى .

والجواب الثاني أن الدين قريب من التكرار لأنه لم يقصد به قوماً بآبائهم وغير المغضوب قريب من المعرفة بالتخصيص لمحصل لها بالأضافة فكأن واحد منها فيهما من وجبه وإحصاء من واحد .  
 « عَلَيْهِمْ » في محل دفع على التائب من العاقل وقد سماه بعض النحاة ماعلاً صرح بذلك

الجماع في أول بحث مفعول ما لم يسم فاعله فراجع ان شئت .

وانما لم يجمع فيقال غير المعضوبين عليهم وان كان المراد بهم اشخاص كثيرة لأن المشتق اذا لم يكن  
متميلا للضمير لا يشتق ولا يجمع ولله ذلك اشار الناظم بقوله في باب التثنية :

وهو لدل على التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فاف ما شقوا

واوضح من ذلك ما في شرح التصريف في بحث اسم الفاعل والمفعول الثلاثة المجردة وهذا انصر :

ونقول رجل ممرود بر ورجلان ممرود بهما ورجال ممرود بهم وامرئ ممرود بها وامرئان ممرود بها وانشاء ممرود  
بمن فثنية انت وجمع ونذكر ونؤنث الضمير فيما بعده بحرف الجر لا اسم المفعول فلا نقول ممرودان بهما  
وممرودون بهم وبحود ذلك لأن الفاعل مقام الفاعل لفظا اعنى الجار والمجرور من حيث هو وليس بشئ  
ولا مشتق ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل وتثنيته وجعله انتهى .

فتمصل مما ذكرنا انه لا ضمير في المعضوب لقيام الحارة والمجرور مقام الفاعل .

« وَلَا الضَّالِّينَ » الواو للعطف على غير وفي دخول الواو على الكلام ذكره

ابن هشام وهذا انصر : ونفرد الواو عن ساثر احرف العطف بحسب عشر حكاه الى ان قال : والثالث انشراحا  
بلا ان سبقت بنفى ولم يقصد المعية فهو ماقام زيد ولا عمرو لتقدير ان الفعل منفي عنها في حالتي  
الاجتماع والافراق ومنه : وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَ اللَّهِ زُلْفَىٰ . و  
العطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضرار العامل والمشتهور انه من عطف المفردات واذا  
فقد احد الطرفين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لأن في غير معنى  
النفى انتهى .

واختلفوا في « لَا » هنا فقال البصريون انها زائدة للتوكيد وقال الكوفيون انها بمعنى غير

والظاهر من كلام ابن هشام في بحث لا العاطفة القول الاول حيث يقول لها اى لا العاطفة ثلاثة

شروط احدها ان يفتدحها اثبات كجاء زيد لا عمرو او امركا ضرب زيد لا عمرو اقال سيبويه ونداء  
 الثاني ان لا يقرن بعاطف فاذا طفت ما جائته زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا يؤكد  
 للتفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم التفي وقد اجتمعا ايضا في وَلَا الصَّالِيْنَ  
 انتهى باختصار غير محمل .

وقد اشار الناظم الى الشرط الاول بقوله في باب عطفت النسب :

واول لكن نفيا او هيا ولا نداء او امرا او اثباتا مثلا

« الصَّالِيْنَ » محمدا بالتعبئة على قول البصريين وبالأضافة على قول الكوفيين  
 وقد تقدم بان القولين اتقا .

والنفاء الساكنين فيه مغنفر لا نمر على حدة قال الطام النفاء الساكنين يغنفر في الوضع  
 مطلقا سواء كان احدهما حرف مد وليس اولا كقولك زيد عمرو لأن الوضع محمل تخفيف وقطع  
 وفي غير الوضع يغنفر في المدغم اذا كان قبله لين سواء كان ممتدا او لا وهو والمدغم في كلمة نحو  
 خوبصن في تصغير خاضر فان باء التصغير والصاد الاولى ساكنان والصاليين فان الالف واللام  
 الاولى ساكنان ونمود الثوب في ههول ثماردنا الثوب فان الواو والذال الاولى ساكنان وانما  
 اغنفر ههنا اللين الساكن الاول وكون المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد مع انهما في كلمة  
 واحدة فيمنزج اللين بالمدغم فكانت لمصنوع ساكن بخلافهما لو كانا في كلمتين فهو واذا قالوا اللهم و  
 يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ وَاجْعَلْ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ فهناك يجب حذف اللين انتهى .

قال جابر بن زيد : اعلم ان حرف العلة اذا سكن يسمي حرف لين ثم اذا جازى حركة ما قبله فهو  
 حرف مد فكل حرف مد حرف لين ولا يتعكس انتهى .

وقد علمت ما ذكرنا في وَلَا الصَّالِيْنَ النفاء الساكنين مترابان مرة في الالف واللام الاولى

وهذا دأبني وقرّة في الباء والنون وهذا في حالة الوقف فثبت .

هذا تمام الكلام فيما ينسب له من بيان ما يقتضيه المقام من تطبيق القواعد

المفترية التي ابتكرتها كما قال السهولاني الامام علي بن

ابيطالبي حفظ كلام المالك العلامة

والصلوة والسلام على محمد وآله سادات الانام .

وقد فرغت من نقله من التوارد الى البياض بحصر الجمعة السادسة والعشرين

من شهر الله الذي ازل فيه القرآن من شهر ربيع الثاني

تسعين وثلاثمائة بعد الالف الميمية

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

كتبه الزاجي رحمه ربه المحقق ابن الحاج آقا

محمود اشرفي

في شهر ذي القعدة الحرام ١٣٩٦

## ابو الاسود الدؤلى

هو أول من كتب في النحو بعد امير المؤمنين - صلوات

الله عليه - له فيه الكتاب المختصر . قال الازهرى في أول النصريح :

وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو ابو الاسود وأنه

اخذ عن علي بن ابي طالب - رضى الله عنه .

وقال الانبارى في ص ٩ من زهرة الألباء : قال ابو عبيد

معمر بن المثنى وغيره : اخذ ابو الاسود النحو عن علي بن ابي طالب

رضى الله عنه .

وقال ابن خلكان : وقيل لابي الاسود : من اين لك هذا العلم

يعنون النحو ؟ فقال : لقيت حدوده من علي بن ابي طالب - رضى

الله عنه - ثم قال : وإنما سمي النحو نحواً لأن ابا الاسود قال :

«استأذنت علياً أن أصنع نحو ما وضع - اهـ .»

وقال الامام عبدالرحمن الاسارى الشافعى في أول طبقاته :

اعلم ايذك الله بالتوفيق وارشدك الى سواء الطريق ان أول من

وضع علم العربية وأسس قواعده وحدد حدوده علي بن ابي طالب

عليه السلام - واخذ عنه ابو الاسود . قال : وسبب وضع علي

لهذا العلم ما روى ابو الاسود قال . دخلت على امير المؤمنين علي

ابن طالب - عليه السلام - فوجدت في يده رقعة فقلت : ما هذا

يا امير المؤمنين ؟ فقال . تأملت كلام العرب فوجدت قد فسد

بمخالطة هذه الحمراء - يعنى الاعاجم - فأردت أن أصنع

شيئاً يرجعون اليه ويعتمدون عليه . ثم اتى الى الرفعة و  
 فيها مكتوب : الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ  
 عن المستق ، والفعل ما انبئ به ، والحرف ما افاد معنى . و  
 قال لى : انحو هذا النحو واضف اليه ما وقع اليك ، واعلم يا  
 ابا الاسود ان الاسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاه  
 ولا مضمر . وانما يتفاضل الناس يا ابا الاسود فيما ليس  
 بظاهر ولا مضمر واراد بذلك الاسم المبهم . قال : ثم وضعت  
 بابى العطف والتعت ثم بابى التعجب والاستفهام الى ان  
 وصلت الى ان واخواتها ما خلا لكن ، فلما عرضتها على على عليه  
 السلام - امرنى بنضم لكن اليها ، وكنت كلما وضعت باباً عرضته  
 عليه الى ان حصلت ما فيه الكفاية . قال : ما احسن هذا النحو  
 الذى قد نحوت ، فذلك سقى النحو - اه .

وروى السيوطى فى كتاب الاشياء والنظائر وكتابه تاريخ  
 الخلفاء نحو ما سمعت من كلام الانبارى .  
 وفى أول شرح النهج للعلامة المعتزلى الحنفى قال : ومن  
 العلوم علم النحو والعربية ، وقد علم الناس كافة انه هو الذى  
 ابتدعه وأنشأه وأملى على ابي الاسود جوامعه واصوله ، من  
 جملتها تقسيم الكلمة الى معرفة ونكرة ، وتقسيم وجوه الاعراب  
 الى الرفع والنصب والجبر والجزم . قال : وهذا يكاد يلحق بالمعجزات  
 لان القوة البشرية لاتفى بهذا الحصر ولا تنهض بهذا الاستنباط .

وفي الوفيات قال في أحوال أبي الأسود : وكان من سادات  
التابعين واعيانهم ، صاحب علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -  
وشهد معه وقعة صفين ، وهو بصرى ، وكان من اكمل الرجال  
رأياً وأسدم عقلاً ، وهو أول من وضع النحر .

وكانت له مكانة عند الناس وجراً على الحكام . قال معاوية  
كما في حياة الحيوان : اذالم تكن لك أمانة على ضرورة فكيف تؤمن  
على اموال المسلمين ودمائهم . وقال له معاوية : ما كنت تصنع  
لو جعلك ابو تراب حكماً ؟ قال : كنت أجمع ألف رجل من المهاجرين  
وأولادهم وألقا من الأنصار وأولادهم ثم أقول : يا معشر الحاضرين  
أيما أحق بالخلافة رجل من المهاجرين أم رجل من الطلقاء ؟  
فلعنه معاوية .

وسأله زياد كما في ربيع الأبرار للزمخشري على حب علي ؟  
فقال : ان حب علي يزيد في قلبي كما يزيد حب معاوية في قلبك  
واني أريد الله والدار الآخرة بحبي علياً ، ونريد الدنيا وزينتها  
بحبك معاوية .

وفي اسمه واسم بعض آبائه خلاف والمعروف أنه ظالم بن  
عمرو ، صاحب أمير المؤمنين والحسن والحسين وزين العابدين ، وعده  
الشيخ من رجالهم - عليهم السلام - روى عنهم وعن ابن عباس  
وغيرهم ، وعلماء الإمامية لا يرتابون في أنه من أعظم رجال الشيعة  
والمختصين بأهل البيت ، يرسلون ذلك إرسال البديهيّات .



وفي ص ١٠٥ من الجزء الحادى عشر من كتاب الأغاني  
للأموى المروانى قال فى أخبار أبى الأسود : أنه من وجوه التابعين  
وفقها نهم ومحدثيهم ... إلى أن قال : واستعمله عمر بن الخطاب  
وعثمان بن عفان وعلي بن أبى طالب ، وكان من وجوه شيعة .  
وفي ص ١٠٧ من الأغاني أيضا قال : وقال الجاحظ : أبو  
الأسود الدؤلى معدود فى طبقات من الناس ، وهو فى كلها  
مقدم . ولأبى الأسود ديوان شعر قالوا : إنه كبير .

ولد قبل الهجرة بستة عشر سنة وتوفى فى البصرة بالطاعون  
الجارف سنة ٦٩ عن أولاد كانوا على هداه .

وهو أول من أعرب القرآن العزيز ، وكان ذلك فى ولاية  
زياد بن سمية ، وقيل إن تدوينه للعلم الذى أخذه من أمير المؤمنين  
عليه السلام - كان فى أيام ابن سمية أيضا ، والحق ما سمعت .



وأما أول من نقط القرآن المجيد فيحيى بن يعمر العدوانى  
الوشقى المضرى المتوفى سنة ١٢٩ بخراسان ، البصرى التابعى  
الشيعى بنص ابن خلكان وغيره من علماء السنة ، وكان مقدما  
فى الحديث والعربية ، لقي جماعة من الصحابة ، وأخذ النحو  
عن أبى الأسود .

وهو الذى خصم الحجاج فى أن الحسنين - عليهما السلام  
من ذرية رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله تعالى :

«ومن ذريته داود وسليمان» الى قوله : «وعيسى» . والقصة مشهورة .

ونقل ابن خلكان في ترجمته عن خالد الحذاء أن ابن سيرين كان عنده مصحف منقوط نقطه يحيى بن يعمر .



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد